بسم ا   الرحمن الرحيم



الروايات المنتقدة
بسبب اختلاف نُسخ صحيح البخاري

بحث مقدم لمؤتمر الانتصار للصحيحين المنعقد في الفترة من 14– 2010/7/15م بكلية الشريعة بالجامعة الأردنية

إعداد :
الباحثه شفاء علي الفقيه

طالبة دكتوراة حديث في كلية الشريعة/الجامعة الأردنية

المقدمة

الحمد الذي شرح صدور أهل الإسلام بالهدى ، وحفظ لهذه الأمة مصادر دينها، وأشهد أن لا إله إلا ا وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ،

أما بعد:

فقد اهتم العلماء اهتماماً كبيراً بالجامع الصحيح للإمام البخاري، من مختلف الجوانب الحديثية من شرح لأحاديثه، وبيان لغريب ألفاظه، وجمع لطرق رواياته، وتصنيف مستخرجات على أحاديثه، ومن المسائل التي لاقت عناية هؤلاء العلماء مسألة الاختلاف بين نسخ الجامع الصحيح للإمام البخاري والأوهام التي وقعت من بعض رواة الصحيح، فقد روى الجامع الصحيح عن الإمام البخاري عدد كبير من الرواة اشتهر منهم خمسة رواة، اشتهرت رواياتهم في الأمصار ، وكثر تلامذتهم، ولكن وقعت بعض الاختلافات بين أصحاب هذه الروايات ظهرت من خلال النّسخ المروية للجامع الصحيح، فكان هذا سببا من أسباب نقد العلماء لبعض الأحاديث في صحيح البخاري.

وقد حظي هذا الموضوع باهتمام بعض العلماء، وعلى رأسهم الإمام أبي مسعود الدمشقي (ت401هـ) في كتابه الأطراف على الصحيحين، والإمام أبي علي الجياني الغساني(498هـ) في كتابه (الأوهام الواقعة في الصحيحين من قبل الرواة) بالإضافة إلى ما وقع من استدراكات للإمام الدارقطني في (استدراكاته على البخاري ومسلم) تعلقت باختلاف نسخ صحيح البخاري وهي مواضع محدودة.

وقد أثارت هذه الاختلافات التي وقعت تساؤلات كثيرة حول صحيح البخاري، ومن هذه التساؤلات:

1- ما أهم نسخ صحيح البخاري التي وقعت فيها الاختلافات؟

2- وما هي طبيعة هذه الاختلافات وصورها؟

3- وما الأحاديث التي انتقدت بحجة اختلاف النّسخ؟

4- وما الأسباب والمبررات التي أدت إلى وقوع رواة صحيح البخاري في هذه الاختلافات؟

5-وهل لهذه الاختلافات أثر على الأحاديث الواردة في صحيح البخاري أم لا؟

و لذا فإن الباحثة ستحاول الإجابة على هذه التساؤلات من خلال التعريف بأبرز نسخ صحيح البخاري، ومن ثم عمل دراسة تطبيقية لبعض الأحاديث التي تعرضت للانتقاد من قبل الإمام الدارقطني وأبي مسعود الدمشقي، ذكرها الحافظ بن حجر في هدي الساري، بالإضافة إلى الأحاديث التي نبه عليها أبو علي الغساني الجياني في كتابه تقييد المهمل في الجزء الذي خصصه للتنبيه على أوهام رواة الصحيح، والذي حرص فيه على نقل انتقادات وتعليقات أبي مسعود الدمشقي، وغيره من العلماء، وذلك من خلال منهج التحليل والنقد، حيث سأعرض هذه الانتقادات، وأبين أهم أسبابها وصورها بشكل مختصر لكثرتها.

و لذا فإني سأتناول الموضوع من خلال المباحث الآتية:

المبحث الأول وجعلته في مطلبين:

حيث تناولت في الأول: فيه التعريف بأهم نسخ صحيح البخاري.

والثاني: عرضت فيه بعض من صور الاختلاف التي وقعت بين النّسخ، وناقشت بعضا منها.

المبحث الثاني: وفيه عرض لعدد من الأحاديث المنتقدة من قبل المحدثين كالإمام الدارقطني (علي بن عمر ت 385هـ)، والإمام أبي مسعود الدمشقي (ت401هـ) والتي ذكرها ابن حجر العسقلاني في مقدمته في الأحاديث المنتقدة، ونبه على بعضها أبي مسعود الجياني، وكان لاختلاف النسخ علاقة بها.

المبحث الثالث: تحليل الاختلافات والانتقادات التي وجهت لصحيح البخاري في كتاب الإمام أبي علي الحسين بن محمد الغساني المعروف بالجياني (498هـ)، والمسمى تقييد المهمل، وبيان صورها و أسبابها.

الخاتمة: وفيها أهم النتائج حول الاختلافات في نسخ صحيح البخاري، وأثرها على ما انتقد في صحيح البخاري.

المبحث الأول: نُسخ الصحيح وصور الاختلاف بين الرواة:

إن اختلاف نسخ الصحيح تعبير يقصد به تلك الاختلافات التي وقعت بين رواة الصحيح عن الإمام البخاري، سواء أكانَ سببها الرواة عن البخاري مباشرة، أو رواة الحلقة الثانية أو

الثالثة لصحيح البخاري، ذلك أن العلماء لم يكتفوا بالتنبيه على الاختلافات التي وقعت بين أصحاب الطبقة الأولى عن البخاري ومن أشهرهم ممن نبه العلماء على الاختلافات التي وقعت في نسخهم: إبراهيم بن معقل النسفي(294هـ)، وحماد بن شاكر(ت311هـ) ، و أبو عبدا محمد بن يوسف بن مطر الفربري المتوفى (320هـ). وإنما أشاروا كذلك إلى الاختلافات التي وقعت بين أصحاب الفربري-وهم أصحاب الطبقة الثانية- كأبي زيد محمد بن أحمد المروزي(ت371هـ) ، وأبي أحمد محمد بن مكي الجرجاني، و أبو علي سعيد بن السكن(ت353هـ)، وأبي محمد الحموي (ت381هـ) أبو الهيثم محمد بن مكي الكُشميهني(ت389هـ)، وأبو إسحاق إبراهيم بن أحمد بن إبراهيم المستملي(ت376هـ) وغيرهم من أصحاب الطبقة الثانية، وكذلك نبهوا على الاختلافات التي وقعت لأصحاب الطبقة الثالثة للرواة عن الإمام الفربري ويشمل ذلك الاختلافات التي وقعت في السند أو في المتن أو في العناوين أو في التراجم ،أو غيرها من صور الاختلاف، المتعددة.

ومن أشهر رواة الصحيح في الطبقة الثالثة ممن نبه العلماء على الاختلافات في نسخهم للصحيح:

1- الإمام أبو محمد عبدا بن إبراهيم الأصيلي(ت392هـ): و يروي عن اثنين من أصحاب الفربري وهم أبو زيد المروزي، وأبو أحمد الجرجاني.

2- والإمام أبو الحسن علي بن محمد القابسي(ت403)، ويروي عن اثنين من أصحاب الفربري، وهم أبو زيد المروزي، وأبو احمد الجرجاني، وغيرهم.

3- والإمام أبو ذر الهروي عبد بن أحمد(434هـ)، ويروي الصحيح عن ثلاثة من أصحاب الفربري وهم أبو إسحاق المستملي، وأبو محمد الحموي السرخسي، و ابو الهيثم الكشميهني.

وسبب وقوع الاختلافات بين هؤلاء الرواة تحديدا، يعود إلى أن رواية الفربري اشتهرت على بقية الروايات الأخرى، فقد امتازت رواية الإمام الفربري عن غيره من رواة الصحيح بأنه سمع الصحيح مرتين عن الإمام البخاري، المرة الأولى كانت بفربر في سنة ثمان وأربعين ومئتين، ومرة ببُخارى في سنة اثنتين وخمسين ومئتين.

وكما هو معروف فقد حدث الإمام البخاري بكتابه الصحيح عددا كبيرا من الرواة، الأمر الذي كان له الأثر الكبير في انتشار الجامع الصحيح واشتهاره بين الناس وكثرة رواته. وقد أشار الإمام

النووي إلى أن الرجال كانوا يتزاحمون على مجالس الإمام البخاري أينما حل ونزل حتى يصل عددهم إلى آلاف مؤلفة من الرجال.

قال الإمام النووي:"كان أهل البصرة يعدون خلف البخارى فى طلب الحديث وهو شاب حتى يغلبوه على نفسه، ويجلسوه فى الطريق، ويجتمع عليه ألوف أكثرهم ممن يكتب عنه... و روينا عن الحافظ صالح بن محمد جزرة قال:كان البخارى يجلس ببغداد، وكنت أستملى له، ويجتمع فى مجلسه أكثر من عشرين ألفًا. وروينا عن محمد بن يوسف بن عاصم، قال: كان للبخارى ثلاثة مستملين، واجتمع فى مجلسه أكثر من عشرين ألفًا".

وكثر الرواة لصحيح البخاري، وتعدد مجالس السماع والإملاء مع طول المدة من الأمور التي كان لها الأثر في ظهور بعض الاختلافات بين رواة الصحيح، وكما هو معلوم فإن الإمام البخاري استغرق في تأليف كتابه ست عشرة سنة، صنّفه من ستمائة ألف حديث، وبعد فراغه من تصنيفه عرضه على يحيى بن معين(المتوفى سنة 333هـ)، وعلي ابن المديني(المتوفى سنة235هـ)، وأحمد بن حنبل(المتوفى سنة241هـ) فاستحسنوه.

وعلى هذا فلا بد أن تأليف الجامع الصحيح قد تم قبل وفاة مصنفه بثلاثة وعشرين عاماً على الأقل، فالبخاري توفي رحمه ا سنة (256هـ)، وطول هذه الفترة بعد تأليف الصحيح من قبل البخاري مكّن آلاف المستمعين في حلقات الدرس من سماع الكتاب كله أو بعضه عن الإمام البخاري.

إضافة إلى هذا فإن الإمام البخاري كان من عادته مراجعة ما يكتب ويصنّف، وهذا الأمر قد يحدث بعض التغيير أو التبديل في كتبه من قبله بسبب المراجعة، وهذه ظاهرة طبيعية عند العلماء الذين كانوا يحرصون على مراجعة مؤلفاتهم .

والدليل على أن الإمام البخاري كان ممن يحرص على مراجعة ما يكتب وينظر فيه، ما قاله محمد بن أبى حاتم الوراق حيث قال:" كان أبو عبد ا اذا كنت معه في سفر يجمعنا بيت واحد الا في القيظ أحيانا، فكنت أراه يقوم في ليلة واحدة خمس عشرة مرة إلى عشرين مرة، في كل ذلك يأخذ القداحة فيورى نارا بيده ويسرج ثم يخرج أحاديث فيعلم عليها ثم يضع رأسه".

وهذا ما أكده تلميذه الفربري الذي لازمه وأخذ عنه الصحيح حيث أورد الخطيب البغدادي قوله:

قال محمد بن يوسف الفربري:"كنت عند محمد بن إسماعيل البخاري بمنزله ذات ليلة فاحصيت عليه انه قام واسرج يستذكر أشياء يعلقها في ليلة ثماني عشرة مرة".

كل هذه الأمور كانت سببا في ظهور بعض الاختلافات بين الروايات وبخاصة لرواة الطبقة الأولى عن الإمام البخاري في بعض الأحاديث والتراجم، وهذه مسألة لا تنقص أوتشكك في صحة ودقة نسخ صحيح البخاري.

المطلب الثاني:صور الاختلاف التي وقعت بين النّسخ:

تعددت صور الاختلاف التي وقعت بين نسخ صحيح البخاري بين رواة كل حلقة من حلقات الرواة؛ منها زيادة أو نقص في أحاديث بعض النّسخ على الأخرى، ومنها الاختلاف في التراجم وقد يكون في أسانيد الروايات ورجال الإسناد، او قد يقع الاختلاف في المتون بالزيادة او الحذف او إبدال لفظ مكان لفظ، وفيما ياتي توضيح لبعض هذه الصور.

الصورة الأولى: اختلاف عدد الأحاديث بين رواة الصحيح عن الإمام البخاري:

وسبب ذلك يعود إلى أن:(حماد بن شاكر، والبزدوي، والمحاملي) لم تتهيأ لهم فرصة رواية الصحيح كاملاً عن الإمام البخاري، كما تهيأت للإمام الفربري، فكما ذكر العلماء فإن الإمام الفربري روى الصحيح كاملاً عن البخاري مرتين، وهذا ما لم يتحقق لبقية الرواة عن البخاري، وبالنسبة لرواية إبراهيم بن معقل النسفي فإنه روى الصحيح عن البخاري، ولكن فاته من ذلك أوراق رواها عنه بالإجازة.

<u>الصورة الثانية:</u>حذف بعض الأحاديث من بعض النّسخ في مواضع معينة، واثباتها في نسخ أخرى:

ومثال ذلك: مجموعة من الأحاديث والتراجم علق عليها الإمام ابن حجر وبين أنها غير موجودة في رواية أبي ذر الهروي، في مواضع معينة من الصحيح، ولكنها وجدت في مواضع أخرى. ومن هذه المواضع:

ما وقع في كتاب فضائل الصحابة، باب مَنَاقِبِ قَرَابَةِ رَسُولِ اللهِ صَلى اللهُ عَلَيهِ وَسَلمَ حيث وقع أكثر من اختلاف منها:

1)سقوط ترجمة مضافة لنفس ترجمة الباب، مع سقوط حديث معلق عن فاطمة.

قال ابن حجر:"زاد غير أبي ذر في هذا الموضع " وَمَنْقَبَةِ فَاطِمَةَ عَلَيهَا السلَام بِنْتِ النبِي صَلى اللهُ عَلَيهِ وَسَلمَ وَقَالَ النبِي صَلى اللهُ عَلَيهِ وَسَلمَ:" فَاطِمَةُ سَيدَةُ نِسَاءِ أَهل الْجَنةِ" وهذا الحديث سيأتي موصولاً في باب مفرد ترجمته:" منقبة فاطمة" وهو يقتضي أن يكون ما اعتمده أبو ذر أولى".

2) وسقط حديث مسور بن مخرمة ، وحديث عائشة من نفس الباب من نسخة أبي ذر والنسفي، ولكنهما أوردا الحديث في باب مناقب فاطمة.

قال ابن حجر:" ..ثم ذكر حديث المسور:" فاطمة بضعة مني فمن اغضبها اغضبني" وهو طرف من قصة خطبة علي ابنة أبي جهل وسيأتي مطولا في ترجمة أبي العاص بن الربيع قريبا، وحديث عائشة:

" ان النبي صلى ا عليه و سلم سارها بشيء فبكت" الحديث... وهذان الحديثان لم يقعا في رواية أبي ذر وثبتا لغيره، ولم يذكرهما النسفي أيضا؛ والسبب في ذلك ان حديث المسور يأتي بإسناده ومتنه في مناقب فاطمة وحديث عائشة مضى بإسناده ومتنه في علامات النبوة". إذاً فلا يوجد حذف أو زيادة حقيقة في الموضوع وإنما هو تصرف من رواة النّسخ في مسألة الترتيب في بعض المواضع، واجتهادهم في ذلك، و يعتبر هذا من باب الاختلاف في التقديم والتأخير في النسخ.

وهذا ما قصده المستملي في حديثه عندما قال:" انتسخت كتاب البخاري من أصله ، كما عند ابن يوسف فرأيته لم يتم بعد ، وقد بقيت عليه مواضع مبيضة كثيرة ، منها تراجم لم يثبت بعدها شيئاً ، ومنها أحاديث لم يترجم عليها ، فأضفنا بعض ذلك إلى بعضٍ".

وقد علّق أبو الوليد الباجي قائلاً:" ومما يدل على صحة هذا القول أن رواية أبي إسحاق المستملي ورواية أبي محمد السرخسي، ورواية أبي الهيثم الكشميهني، ورواية أبي زيد المروزي، وقد نسخوا من أصل واحد فيها التقديم والتأخير، وإنما ذلك بحسب ما قدر كل واحد منهم في ما كان في طرة أو رقعة مضافة أنه من موضع ما فأضافه إليه ويبين ذلك أنك تجد ترجمتين وأكثر من ذلك متصلة ليس بينهما أحاديث.."

الصورة الثالثة: وهي اختلافات وقعت إما في الإسناد او في المتن أو في ترجمة الباب أو في المتابعات، ولها صور متعددة:

أولاً : اختلافات وتصحيفات وقعت لرواة الصحيح في أسانيد الأحاديث:

ولها صور متعددة منها:1) تصحيف اسم (عمرو بن خالد) في نسخة أبي ذر إلى (عُمر بن خالد).

2) حذف راو ما في السند: ما ذكره الجياني: أنه سقط من رواية أبي زيد المروزي(إبراهيم) وكان في كتابه الأعمش عن الأسود،ذكر ذلك أبو الحسن القابسي وعبدوس، وهو وهم.في حديث" قُتَيبَةُ بنُ سَعِيدٍ قَالَ حَدثَنَا أَبو مُعَاوِيَةَ عَن الْأَعمَشِ عَن إِبرَاهِيمَ عَن الْأَسوَدِ عَن عَائِشَةَ قَالَتْ لَما ثَقُلَ رَسُولُ اللهِ صَلى اللهُ عَلَيهِ وَسَلمَ جَاءَ بِلَالٌ يُوذِنُهُ بِالصلَاةِ..."

3)و اختلاف الروايات في تعيين أسماء شيوخ البخاري أو أحد الرواة في السند:

ومثاله: ما جاء في رواية ابن السكن تقييد لراوٍ مهمل وهو يزيد فنسبه وقال يزيد بن زريع، في حين ورد مهملا في بقية الروايات عن الفربري.مع مخالفة ذلك ما رجحه المحدثون من أنه يزيد بن هارون.

ثانياً : اختلافات و تصحيفات وقعت في متون الأحاديث:

ولها صور متعددة: 1)الاختلاف في ضبط كلمة: ومثالها: ما جاء فِي رِوَايَة الْكُشْمِيهَنِي (وَتُكْسِب) بِضَم أَوله ، وَلِغَير الْكُشْمِيهَنِي " وَتَكْسِب " بِفَتْح أَوله.

2)وقد يكون حذف جملة ما في المتن أو زيادتها: ومثال الحذف: ما جاء في باب َقَوْلُ اللهِ تَعَالَى:

{ فَلَم تَجِدُوا مَاء فَتَيَمَّمُوا صَعِيدا طَيبا فَامسَحُوا بِوُجُوهِكُم وَأَيدِيكُم مِنْهُ }

قَوله : (وَلَيسُوا عَلَى مَاء ، وَلَيسَ مَعَهُم مَاء) كَذَا لِلْأَكْثَر فِي الْمَوضِعَين ، وَسَقَطَتْ الْجُملَة الثانِيَة فِي الْمَوضِع الْأَول مِن رِوَايَة أَبِي ذَر.

3)وقد يقع الاختلاف باستبدال لفظ مكان آخر:ومن ذلك قوله : (أَنَا أَعلَمكُم)

كَذَا فِي رِوَايَة أَبِي ذَر ، وَهُوَ لَفْظ الْحَدِيث الَّذِي أَورَدَهُ فِي جَمِيع طُرُقه. وَفِي رِوَايَة الْأَصِيلِي "أَعرَفكُم " وَكَأَنهُ مَذْكُور بِالْمَعنَى حَملًا عَلَى تَرَادُفهمَا هُنَا

ثالثاً: اختلافات في صيغ التحمل والأداء: مثل أن يقع إبدال صيغة بصيغة ومثال ذلك:

قَولُهُ (حَدثَنَا هِشَامٌ)وَقَعَ عِنْدَ غَير أَبِي ذَر "أَنْبَأَنَا هِشَامٌ " وَهُوَ اِبنُ أَبِي عَبدِ.

وقد يكون بحذف صيغة التحديث(عن) إلى (بن) فيقع الراوي في خطأ في الإسناد وأمثلة ذلك كثيرة.

رابعاً : اختلاف الروايات في عناوين الكتب والأبواب إثباتاً وحذفاً وتقديماً وتأخيراً:

وهذا له صور متعددة منها حذف لفظ باب من أحد الروايات، أو إيراد البسملة بعد أو قبل الترجمة، ومنها حذف عبارة من الترجمة أو زيادتها وغيره، ومنها إيراد أحاديث ما تحت باب في أحد الروايات، وعدم إيرادها في روايات آخرى.

-ومن الأمثلة على ذلك: ما ذكره ابن حجر من سُقُوط لَفْظ " بَاب " مِن رِوَايَة أَبِي ذَر، وابن عساكر، وكذلك سقطت الترجمة من رواية القابسي وغيره (بَاب بَدء الْأَذَان).

- وكذلك: ما جاء في نسخة أبي ذر من زيادة في بَاب مَن سَمِعَ شَيئًا فَلَم يَفْهَمهُ فَرَاجَعَ فِيهِ حَتى يَعرِفَهُ

قَوله : (بَاب مَن سَمِعَ شَيئًا) زَادَ أَبُو ذَر فَلَم يَفْهَمهُ في ترجمة الباب.
-ومن الأمثلة على التفرد: ما وقع للحموي في باب الاستسقاء حيث انفرد بترجمة لم يثبت تحتها شيء من الأحاديث، قال ابن حجر العسقلاني:قوله "باب انتقام الرب عز وجل من خلقه بالقحط إذا

انتهكت محارمه " هكذا وقعت هذه الترجمة في رواية الحموي وحده خالية من حديث ومن أثر، قال بن رشيد: "كأنها كانت في رقعة مفردة فأهملها الباقون، وكأنه وضعها ليدخل تحتها حديثا. وأليق شيء بها حديث عبد ا بن مسعود يعني المذكور في ثاني باب من الاستسقاء، وأخر ذلك ليقع له التغيير في بعض سنده كما جرت به عادته غالبا فعاقه عن ذلك عائق وا أعلم".

خامساً : اختلافات وقعت في المتابعات التي يوردها البخاري، من زيادة أو حذف او إبدال.

ومثال ذلك ما وقع: من حذف في المتابعة التي أوردها البخاري بعد حديث فليح بن سليمان،حيث جاءت رواية إبراهيم بن معقل النسفي بدون لفظ (وحديث جابر أصح).

المبحث الثاني: الأحاديث التي انتقدها العلماء:

يتناول هذا المبحث سبعة أحاديث منتقدة أوردها الإمام ابن حجر في هدي الساري (مقدمة فتح الباري) منها أحاديث انتقدها الدارقطني وهي أربع و ثلاث انتقدها أبو مسعود الدمشقي، وحديث واحد انتقده الإمام عبد الغني بن سعيد الأزدي. وكان للاختلافات التي وقعت بين نسخ صحيح البخاري دور فيها.

الحديث الأول من الأحاديث المنتقدة: قال البخاري:"حَدثَنَا مُحَمدُ بنُ سِنَانٍ قَالَ حَدثَنَا فُلَيحٌ قَالَ **حدثنَا أَبو النضر عن عبيد بن حنَين عن بسر بن سعيدٍ** عَن أَبِي سَعِيدٍ الْخُدرِي قَالَ خَطَبَ النبِي صَلى اللهُ عَلَيهِ وَسَلمَ فَقَالَ إِن اللهَ خَيرَ عَبدا بَينَ الدنيَا وَبَينَ مَا عِنْدَهُ..." الحديث.

موضع النقد:انتقد الدارقطني إخراج البخاري لهذا الحديث بهذا الإسناد الذي جعل فيه محمد بن سنان بسر بن سعيد شيخاً لعبيد بن حنين، وإنما هو رفيقه في رواية هذا الحديث .قال الدارقطني :" هذا السياق غير محفوظ، واختلف فيه على فليح؛ فرواه محمد بن سنان هكذا، وتابعه المعافي بن سليمان الحراني، ورواه سعيد بن منصور ويونس بن محمد المؤذن وأبو داود الطيالسي عن فليح عن أبي النضر عن عبيد بن حنين وبسر بن سعيد جميعا عن أبي سعيد".

ويرد على هذا النقد بأمور الأول: ما ذكره الإمام الجياني أن هذه الرواية هي من طريق ابن السكن وأبي أحمد الجرجاني وهما من رواة الصحيح عن الإمام الفربري، وقد ذكر ابن السكن تعليقا للبخاري يوضح فيه مصدر الخلل، حيث نقل ابن السكن في زوائده على الصحيحين عن الفربري عن البخاري أنه قال:"هكذا حدث به محمد بن سنان، وهو خطأ، وإنما هو عن عبيد بن

حنين وعن بسر بن سعيد يعني بواو العطف". وعلى هذا فانتقاد الدارقطني هو انتقاد لرواية ابن السكن وأبي أحمد الجرجاني.

قلت: يؤكد البخاري في قوله أن الرواية بهذه الصورة خاطئة، ونلحظ أنّه نسب صيغة التحديث إلى محمد بن سليمان فلم يقل البخاري أن فليحا حدث به هكذا، خاصة وأن الحديث روي عن فليح بصورته الصحيحة، و هذا ما أكده ابن حجر في مقدمة الفتح،ولكنه لم يستبعد أن الخطأ ربما وقع من فليح عندما حدث محمد بن سنان، واعتبر رواية المعافى بن عمران دليلا مؤيدا على ذلك، حيث قال:"...ولم يبق إلا أن محمد بن سنان أخطأ في حذف الواو العاطفة مع احتمال أن يكون الخطأ من فليح حال تحديثه له به، ويؤيد هذا الاحتمال أن المعافي بن سليمان الحراني رواه عن فليح كرواية محمد بن سنان...".

والثاني:أن رواية الأصيلي عن شيخه أبي زيد المروزي، و رواية أبي ذر الهروي عن شيوخه الثلاثة جمعيهم عن الفربري، عن محمد بن سنان قال:" نا فليح قال:نا أبو النضر، عن عبيد بن حنين عن أبي سعيد الخدري...".أي بحذف بسر بن سعيد، فلم يروي هؤلاء الرواية المنتقدة في نسختهما، وهذا

ما أشار إليه اليونيني وصححه. وفي هذا رد على الإمام الدارقطني في أن الإمام البخاري ما كانت يفوته مثل هذا الخطأ.

وأما عن تعليل وقوع هذا الاختلاف في نسخ الصحيح: فأقول بأنه لا تعارض فيه فقد ذكر الجياني أن الرواية المنتقدة رواها ابن السكن وأبي أحمد الجرجاني عن الفربري بصورتها المنتقدة، مع الإشارة إلى وقوع الخطأ، وذكر التصحيح من خلال إيراد كلام البخاري ونقده لرواية محمد بن سنان، في حين جاءت رواية أبي زيد المروزي، و رواية شيوخ أبي ذر كلهم عن الفربري بذكر وجه من الوجوه الصحيحة للرواية. ولا تناقض في هذا التصرف، وقد لا يكون سبب وقوع هذا الاختلاف أصحاب الفربري وإنما الإمام الفربري نفسه، فقد يكون روى الحديث مرة مع بيان قول شيخه البخاري وتحديد موضع الخطأ وبيان التصويب، وتارة بذكر وجه الصواب دون الإشارة إلى موضع الخطأ.

الحديث الثاني من الأحاديث المنتقدة:

986 - حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ قَالَ أَخْبَرَنَا أَبُو تُمَيْلَةَ يَحْيَى بْنُ وَاضِحٍ عَنْ فُلَيْحِ بْنِ سُلَيْمَانَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْحَارِثِ عَنْ جَابِرٍ قَالَ كَانَ النَّبِىُّ - صلى الله عليه وسلم - إِذَا كَانَ يَوْمُ عِيدٍ خَالَفَ الطَّرِيقَ" . تَابَعَهُ يُونُسُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ فُلَيْحٍ . وَحَدِيثُ جَابِرٍ أَصَحُّ .

في هذا الحديث عدد من الأمور المشكلة، منها اختلافات وقعت بين الرواة عن الصحيح، والثانية اشكالات وقعت في روايات الحديث نفسه عن فليح بن سليمان.وسأناقش هنا انتقاد أبي مسعود الدمشقي لهذا الحديث واعتبار أنّه من رواية أبي هريرة لا جابر رضي الله عنهما،.

فقد ذكر الجياني أن الحديث هكذا روي عن أبي الحسن القابسي، وأبي محمد الأصيلي، وأبي ذر الهروي. ولكن ابن السكن زاد في روايته بعد حديث أبي تميلة قوله:" تَابَعَهُ يُونُسُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ فُلَيْحٍ عن **سعيد**. وَحَدِيثُ جَابِرٍ أَصَحُّ" وبهذا فقد جعل لسعيد بن الحارث شيخين .

وقد انتقد أبو مسعود الدمشقي تصحيح البخاري لرواية جابر، فقد اعتبر أبو مسعود في أطرافه أن رواية يونس بن محمد عن فليح عن سعيد بن الحارث، إنما هي من مسند أبي هريرة، لا من مسند جابر.فقال:" وإنما رواه يونس بن محمد عن فليح عن سعيد عن أبي هريرة لا عن جابر".

واستدل بكلامه على الآتي:رواية محمد بن الصلت عن فليح عن سعيد عن أبي هريرة، و رواية الهيثم بن جميل عن فليح عن سعيد عن أبي هريرة.

<u>الرد على هذا الانتقاد:</u>

رد أبو علي الجياني على أبي مسعود الدمشقي بأمور عدة:

1-إخراج أبو بكر بن أبي شيبة الحديث في مسنده عن يونس بن محمد من مسند جابر، وكذلك فعل أبو نعيم في مستخرجه، والبرقاني كذلك، وأبو جعفر العقيلي في مصنفه كلهم عن يونس من طريق جابر رضي الله عنه.وبين أن في هذا تأكيد على صحة ما رجحه البخاري، وصححه.

2-أن الترمذي صرح بأن أبو تميلة وعيسى بن يونس روياه عن فليح عن سعيد عن جابر، وقد وافق البخاري في أن رواية جابر هي أصح.
2- قال أبو علي الجياني:"كذا وقع عنده-يقصد ما رواه ابن السكن-والظاهر أن هذا الإصلاح من قبله، والتخليط فيه من دون البخاري".وقال أيضا:" وقول البخاري صحيح، ومتابعة يونس بن محمد لأبي تميلة صحيحة".

3- كما أن الحافظ بن حجر أيد أبا علي الجياني بما ذهب إليه.وقد رجح هو والجياني وغيره من العلماء أن الحديث روي على صورتين.

قلت: الحديث روي من طريق جابر وأبي هريرة وكلا الطريقين صحيح ولكن يبدو أن طريق جابر أصح وهذا ما أيده البخاري، إن وقوع أصحاب الفربري في مثل هذا الاختلاف قد سببه الامام الفربري، فأصحابه هم من اختلفوا عليه ، و ما أورده علي بن السكن وأبي ذر ساهم في التأكيد على صحة ما أخرجه البخاري.

كما أن ابن حجر رجح أن يكون مصدر الوهم هو فليح بن سليمان ذلك أن معظم العلماء ضعفوه، وما أراه أن البخاري روى له في عدة مواضع انتقاها له انتقاء، ونبه بعد ذلك على روايات أخرى له.

<u>الحديث الثالث:</u>

حديث عَبدُ اللهِ بنُ يُوسُفَ قال :"أَخبَرَنَا **مالِك** عَن مُحَمدِ بن عَبدِ الرحمَن عَن عُروَةَ **عن زينَب عن أُم سلمةَ** رَضِيَ اللهُ عَنهَا شَكَوتُ إِلَى رَسُول اللهِ صَلى اللهُ عَليهِ وَسَلمَ. **وحدثَنِي** مُحَمدُ بنُ حَربٍ حَدثَنَا أَبو مَروَانَ يَحيَى بنُ أَبِي زَكَرِياءَ الغَسانِي عَن **هِشَامٍ عن عروةَ عن أُم سلمةَ رضِي الله عنها** زَوجِ النبِي صَلى اللهُ عَليهِ وَسَلمَ أَن رَسُولَ اللهِ صَلى اللهُ عَليهِ وَسَلمَ قَالَ وَهُوَ بِمَكةَ وَأَرَادَ الخُرُوجَ وَلَم تَكُن أُم سَلَمَةَ طَافَتْ..." الحديث.

<u>موضع الانتقاد:</u>

1)انتقد الدارقطني إخراج البخاري للحديث من طريق أبي مروان عن هشام بن عروة منقطعاً، دون ذكر زينب.

قال الدارقطني:" أخرج البخاري حديث أبي مروان عن **<u>هشام بن عروة عن أبيه عن أم سلمة</u>** "أن النبي صلى ا عليه وسلم قال لها إذا صليت الصبح فطوفي على بعيرك والناس يصلون" الحديث وهذا منقطع وقد وصله حفص بن غياث عن هشام عن أبيه عن زينب عن أم سلمة. ووصله مالك عن أبي الأسود عن عروة كذلك في الموطأ".

2) وانتقد الجياني رواية أبو محمد الأصيلي عن الفربري للحديث من طريق عروة عن زينب عن أم سلمة، متصلاً، وقد خالف بهذا رواة الصحيح فقد رواه ابن السكن وعبدوس عن أبي زيد وغيرهم مرسلاً لم يذكر بين عروة وأم سلمة زينب. وهو الصحيح والمحفوظ .

الرد على الانتقادات:

-روى الإمام البخاري الحديث متصلاً من رواية مالك، ولكنه عطفه على رواية هشام بن عروة ورواه دون ذكر زينب، لأنها الرواية المحفوظة. مع تقديم رواية مالك المتصلة التي لا خلاف عليها.

-أورد الجياني في التقييد أربع متابعات لأبي مروان الغساني بعدم ذكر زينب بخلاف رواية حفص بن غياث.

-نقل ابن حجر في الفتح كلاماً للإمام أحمد بن حنبل نبه فيه على أن هناك تغاير بين رواية البخاري. وبين الرواية التي ساقها الدارقطني، فرواية الدارقطني في صلاة الصبح يوم النحر، ورواية البخاري في صلاة الصبح يوم الرحيل من مكة.

-ذكر العلماء أن إمكانية سماع عروة من زينب واردة وبقوة لأن عروة أدرك من حياتها نيفا وثلاثين سنة وهو معها في بلد واحد.

-أما اختلاف نسخة الأصيلي وما وقع فيها فإن الأصيلي خالف كل الرواة عن الفربري في روايته حديث هشام متصلاً، و يبدو أنّه وهم في ذلك لوجود أصل الخلاف في رواية الحديث من طريق هشام بن عروة من قبل رواة الحديث.

الحديث الرابع:

و هو حديث مُحَمدُ بنُ كَثِيرٍ: أَخْبَرَنَا إِسرَائِيلُ أَخْبَرَنَا عُثْمَانُ بنُ الْمُغِيرَةِ عَن مُجَاهِدٍ **عن ابن عمر رضي الله** عَنْهُمَا قَالَ قَالَ النبي صَلى اللهُ عَلَيهِ وَسَلمَ رَأَيتُ عِيسَى ومُوسَى وَإِبرَاهِيمَ فَأما عِيسَى فَأحمَرُ جَعدٌ عَرِيضُ الصدرِ وَأما مُوسَى فَآدَمُ جَسِيمٌ سَبطٌ كأَنهُ مِن رِجَالِ الزط":

موضع الانتقاد:

هذا الحديث من الأحاديث التي انتقدها أبو مسعود الدمشقي على الإمام البخاري وحكم فيها بخطأ البخاري، ومخالفته لبقية الروايات إذ أن الحديث محفوظ عن ابن عباس وليس عن ابن عمر.

قال أبو مسعود الدمشقي:" كذا رواه البخاري عن ابن كثير عن إسرائيل عن عثمان بن المغيرة عن مجاهد عن ابن عمر، واخطأ في قوله ابن عمر، وإنما رواه محمد بن كثير وإسحاق بن منصور السلولي وابن زائدة ويحيى بن آدم وغيرهم عن إسرائيل عن عثمان بن المغيرة عن مجاهد عن ابن عباس، وقد نبه أبو ذر في نسخته على ذلك".

وذكر الإمام الجياني هذا الانتقاد في كتابه تقييد المهمل وبينه ولم يرد عليه وكأنه أيد ما انتقده أبو مسعود الدمشقي.

ولكن الإمام ابن حجر ناقش هذا الحديث في هدي الساري، فنقل قول أبي ذر الهروي ، وذكر عدد من طرق الحديث، ثم توصل إلى نتيجة مفادها أن هذا الخطأ هو من سبق القلم، والوهم فيه من غير البخاري.

الرد على الانتقاد:

1-لقد اخرج الإمام البخاري هذا الحديث في غير موضع الانتقاد في ثلاثة مواضع أخرى، في الحج واللباس والأنبياء وكلها عن مجاهد عن ابن عباس .

2- إن تعدد الطرق وكثرتها عن ابن عباس، والتي أشار لها الجياني، وذكرها ابن حجر في الفتح؛ يجعل أمر هذه الرواية بين، لا يمكن أن يخفى على البخاري.

3- و إخراج الإسماعيلي للحديث في مستخرجه من طريق أبي أحمد الزبيري عن إسرائيل وقال فيه "عن ابن عباس"، ولم يتعقبه كعادته. وكأن الإمام ابن حجر يشير إلى أن هناك احتمال في أن النسخة التي اعتمدها الإسماعيلي لم ترد الرواية عن ابن عمر، وإلا كان الإسماعيلي علق عليها.

4- قول أبي ذر الذي يشير إلى أن الخطأ مصدره رواية الفربري، ومن ثم رواية أبي ذر للحديث في نسخته من طريق ابن عباس رضي ا عنه.

كل هذه المؤشرات والقرائن استدل بها بعض الحفاظ على أن الوهم ليس من البخاري، و إنما يبقى الاحتمال أنه من سبق القلم، أو أنّه من الفربري.

قلت: يلاحظ هنا أن الاختلاف الذي وقع بين الروايات ساهم في إظهار وجه الحق، وبيان مصدر الوهم؛ فرواية ابن السكن وأبو أحمد المروزي ساعدت على تجلية موقف البخاري من رواية شيخه محمد بن سنان، ثم جاءت رواية أبي زيد المروزي وشيوخ أبي ذر الهروي لتؤكد على عدم احتجاج البخاري برواية محمد بن سنان بصورتها. وفي هذا فائدة هامة تشير إلى اهمية هذه الاطلاع على الاختلافات لما فيها من فوائد.

الحديث الخامس:

وهو حديث: **أَزهر بن جميلٍ حدثَنَا عبد الْوهابِ الثقَفِى حدثَنَا خَالِد عن عِكْرِمةَ عن ابن عباس** .

أَن امرَأَةَ ثَابِتِ بن قَيسٍ أَتَتِ النبِى - صلى ا عليه وسلم - فَقَالَتْ يا رَسُولَ اللهِ ثَابِتُ بنُ قَيسٍ مَا أَعتُبُ عَلَيهِ فِى خُلُقٍ وَلاَ دِينٍ ... ».الحديث

موضع النقد:1)انتقد الدارقطني الإمام البخاري في هذا الحديث بسبب إخراجه الحديث من طريق أزهر بن جميل موصولاً، وقد خالف أزهر بن جميل أصحاب عبد الوهاب الثقفي في رواية الحديث موصولاً، وقد رواه أصحاب الثقفي مرسلاً، بالاضافة إلى مخالفته رواية حماد بن سلمة، وأصحاب خالد الحذاء، جميعهم رووه مرسلاً.

2) زاد أبو ذر الهروي في نسخته عن شيخيه المستملي والكشميهني بعد حديث أزهر بن جميل عن ابن عباس قول للبخاري ذكر فيه:" قَالَ أَبُو عَبد اللهِ لَا يُتَابَعُ فِيهِ عَن ابن عَباسٍ".

قلت: وقد فسر ابن حجر كلام البخاري بان أزهر بن جميل لا يتابع عن ذكر ابن عباس في هذا الحديث فقد أرسله البقية.

قال ابن حجر:"أي لَا يُتَابع أَزهَر بن جَمِيل على ذِكْر ابن عَباس فِي هَذَا الْحَدِيث بَلْ أَرسَلَهُ غَيره ، وَمُرَاده بِذَلِكَ خُصُوص طَريق خَالِد الْحَذاء عَن عِكْرِمَة ، وَلِهَذَا عَقبَهُ بِرِوَايَةِ خَالِد وَهُوَ ابن عَبد الله الطحان عَن خَالِد وَهُوَ الْحَذاء عَن عِكْرِمَة مُرسَلًا ثُم، بِرِوَايَةِ إِبرَاهِيم بن طَهمَان عَن خَالِد الْحَذاء مُرسَلًا، وَعَن أَيوب مَوصُولًا ، وَروَايَة إِبرَاهِيم بن طَهمَان عَن أَيوب الْمَوصُولَة وَصَلَهَا الْإِسمَاعِيلي .

مناقشة الانتقاد:

لما أخرج البخاري حديث أزهر بن جميل موصولاً أعقبه بخمسة طرق ذكرها متوالية في نفس الموضع من الكتاب والباب مباشرة بعد ذكر حديث ازهر بن جميل.

وعليه فقد بين الإمام البخاري رحمه ا الاختلاف على رواية هذا الحديث، واختار أن يبتدأ في البداية بحديث أزهر بن جميل الموصول وهذا هو الموضع الوحيد الذي أخرج البخاري فيه لأزهر بن جميل، ويبدو أن الإمام البخاري يصحح روايته حتى لوخالف بها أصحاب الثقفي، مع بيانه كما ذكر في نسخة أبي ذر الهروي أن أزهر بن جميل لا يتابع عن ابن عباس، و معتمد البخاري في ذلك أن الحديث جاء موصولا وصح من طريق أخرى كما ذكره في الباب أيضا.

قال ابن حجر:" ..قد حكى البخاري الاختلاف فيه وعلقه لإبراهيم بن طهمان عن خالد الحذاء مرسلا، وعن أيوب موصولا؛ وذلك لما يقوي رواية جرير بن حازم وفي رواية أبي ذر عن المستملي من الزيادة قال البخاري عقب حديث أزهر لا يتابع فيه عن ابن عباس".

الحديث السادس: وهو حديث مُسَددٌ عن أَبي الْأَحوَصِ قال: حَدثَنَا سَعِيدُ بنُ مَسرُوقٍ **عن عباية بن رفاعة عن أَبِيهِ عن جدهِ رافِع** بن خَدِيجٍ قَالَ قُلْتُ لِلنبِي صَلى اللهُ عَلَيهِ وَسَلمَ إِننَا نَلْقَى الْعَدُو غَدا وَلَيسَ مَعَنَا مُدى..."

موضع الاختلاف في النسخ:

خالف ابن السكن بقية رواة الصحيح فروى حديث أبي الأحوص وأسقط منه"عن أبيه".

قال الجياني:" هكذا جاء هذا الإسناد من طريق أبي الأحوص:" عن عباية بن رفاعة، عن أبيه عن جده رافع بن خديج" لأبي زيد المروزي، وأبي أحمد الجرجاني، ولأبي ذر عن شيوخه الثلاثة كلهم عن الفربري، وكذاك جاء في نسخة النسفي. وسقط قوله"عن أبيه" في نسخة ابن السكن وحده، إنما عنده عن عباية بن رفاعة عن جده" وأظنه من إصلاح بن السكن".

مواضع الانتقاد:

1)وقد انتقد الجياني فعل ابن السكن قائلاً:" والأولى في رواية أبي الأحوص أن يكون فيه" عباية عن أبيه عن جده" لأن تُنص الرواية كما حفظت عن راويها على ما فيها."

2)وانتقد عبد الغني بن سعيد الحافظ الأزدي: رواية البخاري عن مسدد ،عن أبي الأحوص، عن سعيد بن مسروق، عن عباية بن رفاعة، عن أبيه عن جده رافع بن خديج فقال:" وأخطأ أبو الأحوص في هذا حيث قال عن أبيه عن جده"، وقد حذف البخاري في الصحيح قوله عن أبيه فصار عن عباية عن جده رافع وهو الصواب. قال وهذا أصل يعمل عليه من بعد البخاري إذا وقع له خطأ في حديث أن يسقطه".

3) إخراج البخاري لرواية أبي الأحوص التي فيها زيادة، فأبو الأحوص خالف سائر رواة الحديث كالثوري وشعبة وزائدة وعمر بن عبيد الطنافسي وغيرهم.

<u>مناقشة الانتقاد:</u>

1) رواية ابن السكن تعتبر تصرف منه خالف به بقية رواة الصحيح، والأصل الصحيح هو ما رواه بقية الرواة بإثبات الزيادة.

2) رواية أبي الأحوص انتقدها عبد الغني بن سعيد الحافظ الأزدي على اعتبار أن الإسناد متصل دون زيادة (أبيه)، ولكنه اعتقد أن الإمام البخاري حذف من رواية أبي الأحوص ذكر أبيه. وهذا خطأ بينه الإمام الجياني في التقييد، فما وقع لعبد الغني هو رواية ابن السكن التي أسقط منه(أبيه) مخالفا جميع النّسخ للصحيح والتي روي الحديث فيها بزيادة (أبيه).

3)إخراج البخاري لرواية أبي الأحوص يُفسر بأمرين الأول أن عباية سمع الحديث من أبيه عن جده، والثاني أن هذا من المزيد في متصل الأسانيد.
وهذا ما ذكره ابن حجر في هدي الساري حيث قال:" أخرج البخاري الوجهين ولا بعد في أن يكون عباية سمعه من جده مع أبيه فذكر أباه فيه. والذي يجري على قواعد النقاد أن حديث أبي الأحوص من المزيد في متصل الأسانيد".

الحديث السابع:

حَدثَنَا عَلِي بنُ عَبدِ اللهِ حَدثَنَا سُفْيانُ عَن عَمرٍو عَن أَبِي الْعَباسِ الشاعِرِ الأَعمَى عَن عَبدِ اللهِ بن عُمَرَ قَالَ: "لَما حَاصَرَ رَسُولُ اللهِ صَلى اللهُ عَلَيهِ وَسَلمَ الطائِفَ فَلَم يَنَلْ مِنْهُم شَيئًا قَالَ: "إِنا قَافِلُونَ إِن شَاءَ اللهُ فَثَقُلَ عَلَيهِم ...". الحديث

موضع النقد:

حديث عمرو بن دينار عن أبي العباس الشاعر عن عبد ا في قصة حصار الطائف اختلف فيه على ابن عيينة في اسم والد عبد ا هل هو عمر بن الخطاب، أو عمرو بن العاص، فوقع في أكثر النسخ من صحيح البخاري عن عبد ا بن عمر يعني ابن الخطاب وهي نسخة أبي علي بن السكن، وأبي زيد المروزي، و في نسخة أبي ذر عن شيخيه أبي اسحاق المستملي، وأبي محمد الحموي السرخسي. وعلى هذا يكون معظم الرواة عن الفربري اثبتوها بالضم أي (عن عبدا بن عمر بن الخطاب)، وفي بعضها عن (ابن عمرو) وذلك في نسخة الأصيلي عن شيخه أبي أحمد الجرجاني، وفي نسخة النّسفي عن البخاري، وفي نسخة الكشميهني.

تحرير الخلاف:

رجح أكثر العلماء رواية ابن عيينة عن (ابن عُمر بن الخطاب) مستندين على أدلة متعددة ومن هؤلاء الإمام الدارقطني وأبو علي الجياني والمزي والقسطلاني، وفيما يأتي بعضا من الأدلة التي استندوا عليها:

- قول أبي زيد المروزي:"كذا في أصل الشيخ –يعني الفربري- عن عبدا بن عمر، يعني عن ابن الخطاب".وهذا ما أكده الأصيلي في روايته عن شيخه:" حيث قال قرأته على أبي زيد"ابن عَمرو بفتح العين وبسكون الميم"ورد علي:"ان عُمر بضم العين".
- قول أبي علي الغساني معلقا على كلام الأصيلي:" وهو الصواب، وقد غلط في هذا كثير من الناس منهم علي بن المديني، فقال عبدا بن عمرو وخطّأه في ذلك حامد بن يحيى البلخي، ورجع إليه ابن المديني".

- ذكر أبو الحسن الدارقطني القولين في هذا الإسناد في كتاب العلل، ثم قال: والصواب من قال ابن عمر بن الخطاب".

- إخراج أبي مسعود الدمشقي الحديث في مسند عبدا بن عمر، عن البخاري في الأطراف.

وكذلك أخرجه الحميدي، وأبو خيثمة في مسنديهما حيث أخرجا الحديث في مسند ابن عمر بن الخطاب.

- الاختلاف مصدره اضطراب ابن عيينة في روايته للحديث،فقد اختلف أصحاب ابن عيينة عليه فأصحابه الأقدمون رووه بالضم، والمتأخرون رووه بالفتح. قال المزي:"منهم من قال: عن عبد ا بن عمر؛ ومنهم من قال: عن عبد ا بن عمرو، وكان القدماء من أصحاب سفيان يقولون: عن عبد ا بن عمر، كما وقع عند البخاري في عامة النسخ. وكان المتأخرون منهم يقولون: عن عبد ا بن عمرو، كما وقع عند مسلم والنّسائي في أحد الموضعين. ومنهم من لم ينسبه كما وقع عند النّسائي في الموضع الآخر. والاضطراب فيه عن سفيان". وقد استشهد المزي بقول: أبو عوانة يعقوب بن إسحاق الإسفرائيني:"بلغني أن إسحاق بن موسى الأنصاري وغيره قالوا: عبد ا بن عمرو. ورواه عنه يعني عن سفيان من أصحابه من يفهم ويضبط، فقالوا: عبد ا بن عمر".

وقد ذكر العلماء أن هذا الاختلاف لا يعتبر قادح وذلك لأن الحديث يدور حول صحابي، وهم كلهم عدول رضي ا عنهم وأرضاهم.

قلت: ويظهر هنا أن سبب الاختلاف الذي وقع عند بعض رواة نسخ الصحيح هو بسبب اضطراب رواية ابن عيينة، الأمر الذي أوقع بعض رواة الصحيح في لُبس و اضطراب في الرواية، ولكن الأكثرية من رواة الصحيح رووا الحديث عن ابن عمر بن الخطاب وليس عن عمرو، وهذا أمر استند إليه العلماء في بيان وجه الصواب في الرواية.

خلاصة المبحث الثاني:

من خلال مناقشة الأحاديث السبعة التي ذكرها الحافظ ابن حجر في مقدمته على الفتح، نلاحظ أن أربعة احاديث منها وقع الاختلاف فيها من قبل رواة صحيح البخاري بسبب وجود اختلاف

في أصل الحديث على أحد رواة الحديث.وهي الأحاديث: الأول و الثاني، والثالث، والسابع. وأما الحديث الرابع فسبب انتقاد أبي مسعود الدمشقي ليس الإمام البخاري وإنما هو من سبق القلم أو انه وقع من قبل الإمام الفربري. وأما الخامس فقد زاد أبو ذر قولاً للبخاري يرد فيه على انتقاد الدارقطني إخراج البخاري لحديث أزهر بن جميل.والسادس:وقع الانتقاد على الحديث بشكل عام من قبل عبد الغني بن سعيد بسبب استشهاده بتصرف ابن السكن وحذفه راوٍ، ظنّاً منه أنّه من تصرف البخاري.

المبحث الثالث: الأحاديث التي بين فيها أبو علي الجياني أوهام رواة الصحيح:

صنّف الإمام الحافظ أبو علي الحسين بن محمد الغساني المعروف بالجياني (ت498هـ)كتابه "تقييد المهمل وتمييز المشكل " في خدمة الصحيحين فاعتنى فيه بما يشتبه ويشكل من أسماء الرواة في الصحيحين، وتمييز من يلتبس منهم ببعض، والتنبيه على الأوهام الواقعة فيهما من قبل الرواة، حيث خصص الجزء الثاني من كتابه لدراسة الأوهام التي وقعت للرواة في نسخ البخاري، و اهتم في كتابه بالاختلافات بين نسخ صحيح البخاري، وبين أسباب الاختلافات التي وقعت بين أصحاب النسخ، وأزال اللبس والغموض عند كل من اعتقد أن هذه الاختلافات مصدرها الإمام البخاري رحمه ا ، وقد استوعب في هذا الجزء من كتابه خمسة وثلاثين ومائة اختلاف وقع، قام بتحريرها والتعليق عليها وبيان الراجح فيها في أغلب الأحيان. وقد ارتكزت معظمها على الاختلافات في السند.

وقد وقع من هذه المواضع التي نبه عليها ثلاثة عشر موضعاً اختصت بتنبيهات وانتقادات لأبي مسعود الدمشقي وغيره من المحدثين على أحاديث أخرجها البخاري في صحيحه ولا علاقة لها باختلاف نسخ رواة الصحيح. وعليه فإن عدد الاختلافات التي نبه عليها أبو علي الجياني في كتابه والمتعلقة باختلافات بين نسخ الصحيح هي اثنان وعشرون ومائة موضع نبه فيها على أوهام وأخطاء وقعت لرواة صحيح البخاري نقل فيها أقوال العلماء.

وفي هذا المبحث سأقوم بتحليل ودراسة هذه الأحاديث للخروج بنتائج حول الأوهام التي نبه عليها الجياني، من خلال بيان و رصد النّسخ التي تكرر عليها التنبيه، وأسباب هذه الاختلافات التي وقعت وأنواعها؛ وذلك لاعطاء تصور واضح عن طبيعة هذه الأوهام التي وقع فيها رواة صحيح البخاري، وقد عرضتها من خلال جداول بينت فيه النتائج التي توصلت لها.

ومن خلال استقراء و تحليل الأحاديث التي علّق عليها الإمام الجياني في جزء التنبيه على الأوهام من كتابه تقييد المهمل، قمت بالتوصل إلى تحديد صور الاختلاف التي وقعت بين رواة الصحيح. وقد وضحتها في الجدول(أ) حيث توصلت إلى ما يزيد على عشرين صورة من صور الاختلاف وقع فيها رواة الصحيح، تركّز اكثرها وقوعا في (إبدال راوٍ مكان راوٍ)، حيث تكرر وقوع ذلك في ثلاثين حديثاً تعددت أسبابها كوقوع التحريف أو التصحيف في الاسناد، أو بسبب وجود اختلاف على راوٍ في السند، وبعضها بسبب سلوك الجادة، وبعضها بسبب التباس اسم شيخ البخاري على الراوي. وغيرها من الأسباب.

و يلي هذه الصورة من حيث الوقوع ما كان بزيادة راوٍ أو حذفه في الاسناد واسباب ذلك متعددة. ومن صور الاختلاف ما وقع مرة واحدة ومن ذلك:

- **حذف راويان من الإسناد وهماً**: وهذا الخطا وقع لأبي زيد المروزي عندما وقع في نسخته حذف راويين من أول الإسناد (عبدا   بن محمد وإسحاق بن نصر).

- ومن صور الاختلاف ما وقع مرتين كقلب الإسناد :

قلب اسم راوٍ:كما وقع في نسخة أبي الحسن القابسي عندما قلب اسم راوٍ فجعل الحديث عن(محمد بن إسحاق الفروي)، والصواب (إسحاق بن محمد).

قلب في السند:حيث وقع هذا في نسخة أبي زيد المروزي، عندما روى السند بقوله(وقال سعيد بن سلمة عن أبي سلمة) والصواب (قال أبو سلمة، عن سعيد بن سلمة).

وأما عن أسباب وقوع مثل هذه الاختلافات:

فاعرض فيما يأتي أهم أسباب وقوع الاختلافات بين نُسخ صحيح البخاري بحسب الأحاديث التي انتقدها ونبه عليها الإمام الجياني وأبو مسعود الدمشقي:

السبب الأول: أن يكون في إسناد الحديث راوٍ مختلف عليه في رواية الحديث:

إن وجود اختلافات في أصل الحديث كوجود راوٍ مختلف عليه سبب من أسباب وقوع رواة الصحيح في اختلافات , الأمر الذي كان يوقع بعض الرواة في التباس معين، أو يجعل بعضهم يجتهد في نسبة راوٍ ما , أو اعتماد وجه من وجوه رواية الحديث بحسب ما ذهب اليه بعض العلماء, وذلك لأن رواة الصحيحين لم يكونوا مجرد نقلة للحديث لا يعوون ما ينقلون ؛ بل كان

الواحد فيهم إذا رأى خطأً ما نقل الرواية كما سمعها ثم يعلق و يبين وجه الصواب , أو يضرب على الخطأ و يصحح, أو يختار وجه الصواب في المسألة بحسب ما يراه مناسباً فيرويه، وأمثلة هذا كثيرة أذكر منها:

-الحديث الثالث الذي وقع في اختلاف في النسخ، ونبه عليه الجياني في تقييد المهمل بسبب حذف راوٍ في الإسناد، وقد كان هذا بسبب الاختلاف على أيوب السختياني.

-الحديث السادس الذي قيد فيه ابن السكن يزيد بن زريع، وقد روي في جميع نسخ الصحيح مهملا،فاجتهد ابن السكن في تقييده بابن زريع، ولكن الأرجح أنه ابن هارون، وبين العلماء اختلافا في تحديد يزيد هذا.

-حديث (64) حيث وقع الاختلاف بين رواة الصحيح في تسمية مبهم في السند وهو (ابن أسيد)، وقال الجياني:"أن هناك اختلاف وقع لأصحاب الزهري في اسمه).

-وانظر الحديث الثاني، والثالث، والرابع ، والسابع من المبحث الثاني، في هذه الدراسة.

السبب الثاني: التصحيف والتحريف:

والتصحيف: هو ما غير فيه النّقط، والمحرف: هو ما غير فيه الشكل مع بقاء الحروف.

وقد كان هذا سببا من الأسباب الرئيسة التي أدت إلى وقوع الأوهام والأخطاء من قبل الرواة، ومن

صور الاختلاف التي وقعت بسبب التصحيف أو التحريف:

أ-وقوع تصحيف أو تحريف بالإسماء، من مثل(عمر، و عمرو، سعد وسعيد، عبدا وعبيد ا ، سلمان وسليمان، ابن جعفر وأبي جعفر، ابن مسعود، و أبي مسعود، عبدالرحمن وعبد الرحيم، أبي ذبيان إلى أبي ظبيان، زيد إلى يزيد ...الخ). وهذا أمر له تأثير إذ انه يؤدي إلى إبدال راوٍ براوٍ، والأمثلة على ذلك:

1-كما وقع في نسخة أبي الحسن القابسي من تصحيفات اذكر منها:قوله)ثم سأت الحضين) والصواب(الحصين) بالصاد وليس بالضاد.وكذلك وقع في تحريف(عمر بن سعد) والصواب (عمر بن سعيد).وقوله(قال سليمان أبو رجاء) وصوابه (سلمان)مكبراً لا مصغراً.

2-وكما وقع في نسخة أبي ذر الهروي:

-حيث قال:"عن أبي سلمة والأعرج عن أبي هريرة" والصواب ما روته الجماعة عن البخاري:"عن أبي سلمة والأغر"وبدل قوله:(أبي جمرة)بالجيم والرا قال (أبي حمزة)بالحاء والزاي وهو وهم. .

ب- تحريف(ابن) إلى (عن):مما يؤدي إلى الوهم بزيادة راوٍ في السند، و من الأمثلة على ذلك: ما وقع في نسخة الأصيلي عن أبي أحمد الجرجاني: قال عن ابن شهاب قال:أخبرني عبيدا بن عبدا ، عن عبدا بن عتبة، أن عائشة، وابن عباس" وهو خطأ والصواب:"عن عبيدا بن عبدا بن عتبة" وهو الراوي عن عائشة وابن عباس لا أبوه.

ج-تحريف(عن) إلى (ابن): مما يؤدي إلى حذف راوٍ في السند بسبب وهم أو خطأ وقع للراوي.ومثاله ما وقع في نسخة أبي الحسن القابسي حيث قال:" عن صلة بن حذيفة"،والصواب:" عن صلة عن حذيفة"، و وقع له أيضاً في حديث آخر(عن خالد بن عبدا بن طوالة) بدلاً من "خالد بن عبدا ، عن أبي طوالة".

د- تحريف (ابو) إلى (ابن): ومثاله:خالف أبو الحسن القابسي في روايته عن أبي زيد بقية الرواة، فقال:"ابو المبارك" بدل قوله "ابن المبارك"، مما أوقعه في صورة إبدال راوٍ براو فابن المبارك هو عبدا ، أما أبي المبارك فهو محمد بن سنان.

هـ تحريف (ابن) إلى (أبي): ومثاله ما وقع في نسخة الأصيلي والقابسي عن أبي زيد المروزي وفي نسخة أبي ذر عن الكشميهني، حيث جعل المتابعة (قال:أبي جعفر) مكنى، والصواب (قال:ابن جعفر).

و_تحريف (ابي)إلى (ابن): كما وقع في نسخة أبي الحسن القابسي"عن ابن مسعود"وهو وهم، والصواب عن:(أبي مسعود) واسمه عقبة بن عمرو البدري.

السبب الثالث:سلوك الجادة :وسلوك الراوي للجادة في روايته يؤدي إلى إبدال راوٍ مكان راوٍ، أو زيادة راوٍ في السند، أو حذف في السند، ومن الأمثلة على ما وقع من اختلاف بسبب سلوك الجادة:

- في حديث:" عَبْدُ اللهِ بنُ يُوسُفَ عن مَالِكٌ عَن **عبد الله بن دينار** عَن عَبدِ اللهِ بن عُمَرَ..": خالف ابن السكن في روايته عن الفربري فقال:"عبدا بن يوسف، عن مالك، **عن نافع،** عن ابن عمر" جعل نافعا بدل عبدا بن دينار. وهو وهم.وقد خالف بذلك أصحاب الفربري. وهذا سلوك جادة؛ لشهرة طريق مالك، عن نافع، عن ابن عمر.

السبب الرابع:اجتهاد راوي الصحيح في تعديل أمر ما في نسخته:

وقد ظهر هذا الأمر بصورة واضحة في نسخة علي بن السكن، وأبو محمد الأصيلي، وأبي ذر الهروي

- فابن السكن كان في كثير من المواضع يصحح بعض الأمور، وقد كان الإمام الجياني يعلق على اختلافاته بقول (ولعله من إصلاحه) وهذا يعتبر مأخذ عليه لأن راوي الكتاب ينبغي أن يروي الرواية كما سمعها، إلا إذا وقع في شك في كتابه أو سماعه فيقابله على أصول موثوقة.

ومن الأمثلة التي وقعت لابن السكن في ذلك حديث أبي الأحوص الذي حذف منه رجل في الإسناد.

-أما الأصيلي فكان يورد الأحاديث كما يسمعها من شيوخه كأبي زيد المروزي أو أبي أحمد الجرجاني ، ويورد في حاشية نسخته تعليقا يصحح أو يضرب عن رواية معينة.ولكنه كان يقع في بعض الأحيان في خطأ التصحيح فيأتي تصحيحه خلاف الصواب. وقد وقع ذلك في موضعين نبه عليهما الجياني.

الأول في الحديث: الذي صحح فيه الأصيلي نسخة شيخه أبي أحمد الجرجاني، حيث جاءت الرواية(عن عبد الرحمن بن يزيد عن ابن مسعود) والصواب عن أبي مسعود، وما فعله الأصيلي هو أنه صحح الرواية في نسخته عن أبي أحمد فجعلها عن (ابن مسعود) و قد أخطأ فيما صوب.

والثاني في حديث التصيد على الجبال، قال الجياني:" إلا أن أبا محمد كتب في حاشية كتابه:"هذا خطأ يعني الصواب عنده عن نافع وصالح مولى التوأمة. وليس كما ظن، والحديث محفوظ لنبهان أبي صالح، لا لابنه صالح، ورواية من ذكرنا(ابن السكن، وأبو زيد، وأبو أحمد:"عن نافع وأبي صالح مكنى") صواب كما رووه، والوهم من أبي محمد الأصيلي".

السبب الخامس: وقوع شك بين أصحاب النّسخ في تحديد اسم راوٍ ما، وقد يكون سبب الشك هو اختلاف لدى العلماء في تسمية هذا الراوي وقد وقع هذا في أكثر من حديث نبهت عليها في الجدول(أ).اذكر منها ما وقع من شك في نسخة ابن السكن وأبي زيد وأبي أحمد فقالوا:" حدثنا أحمد أو محمد بن عبيدا الغُداني"، على الشك. وقد علل الجياني سبب ذلك وجود اختلاف بين العلماء في تسميته كما وقع عند البخاري في تاريخه.(الحديث رقم 63 من التنبيهات).

السبب السادس: وقوع الوهم أو الخطأ من راوي الصحيح دون وجود تعليل لهذا الخطأ:

ومن صور ذلك:1-ما وقع في نسخة عن النسفي وأبي زيد المروزي عن الفربري، من تعليق حديث بدل وصله بسبب حذف سماع البخاري من ثابت وهو ابن محمد العابد.

2-وهم في نسخة ابن السكن إذ التبس عليه اسم شيخ البخاري:فجعله إسماعيل بن زرارة، وليس في شيوخ البخاري على الراجح إسماعيل بن زرارة، وإنما هو عمرو بن زرارة.

3-تفرد أبو الحسن القابسي في إضافة صيغة تحديث قبل المتابعة: فقال:"حدثنا محمد بن فليح" قبل المتابعة، فأوهم وصلها، و البخاري لم يدرك محمد بن فليح، والصواب كما روت الجماعة معلقاً.وقد أشرت إلى صور الاختلاف ومواضعها في كتاب الجياني من خلال الجدول الاتي(أ)،وجعلت الجدول الذي يليه(ب) في بيان عدد التنبيهات لكل نسخة من نسخ الصحيح لأعطاء تصور عن مسالة الاختلافات.

جدول (أ (يوضح صور الاختلافات التي نبه عليها أبو علي الجياني في كتابه ووقعت لرواة صحيح البخاري، مع بيان ترتيب الحديث الذي نبه على وقوع الاختلاف فيه بحسب تسلسله في كتابه:

الرقم	صورة الاختلاف التي نبه عليها أبو علي الجياني	الأحاديث التي ورد فيها الاختلاف في كتاب تقييد المهمل(قسم البخاري التبيه على الأوهام الواقعة في الصحيحين)
1	إبدال راوٍ براوٍ	وقع هذا النوع من الاختلاف في ثلاثين حديث وهي: 9/10/20/21/36/38/39/46/48/ 51/52/53/54/58/68/69/74/78/80/82/ 91/94/95/96/97/98/100/101/107/113/
2	حذف راوٍ من السند	في أربعة عشر موضعاً: 3/8/14/18/30/44/45 / 49/73/85/87/99/102/124/129
2	حذف روايان من الإسناد	حديث واحد:76من نسخةأبي زيد المروزي حذف روايان من بداية الاسناد.
3	زيادة راوٍ في السند	في عشرة احاديث: 17/22/33/34/61/92/123/127/134/105
4	زيادة واو العطف في السند	في حديث:90: حدثنا محمد بن سيرين وحدثني معبد بن سيرين، والصواب حدثنا محمد بن سيرين، حدثنا معبد بن سيرين.
5	الاختلاف في تقييد مهمل	في حديثين:6/59
6	وهم (خطأ) في تسمية راوٍ السند	في سبعة أحاديث:1/15/23/25/65/88/112/118
7	وهم (خطأ) في نسبة راوٍ في السند	في ثمانية أحاديث:19/27/28/31/32/55/57/118
8	اختلاف في ضبط اسم راوٍ في السند	في خمسة أحاديث:29/33/72/125/133
9	تسمية راوٍ مبهم في السند	في حديث:64

10	وهم(خطأ) في وصل الحديث بدل إرساله	في حديثين:47/26
11	قلب إسناد	في حديثين:93/43
12	وقوع سقط في المتابعة	في حديث:16
13	تعليق حديث بدل وصله	في حديث:35،حذف صيغة التحديث بين البخاري وشيخه.
14	وصل حديث بدل تعليقه	في حديث:37 زاد صيغة تحديث فأوهم الاتصال ولا يصح.
15	قلب اسم راوٍ	في حديثين:89/43
16	شك في تحديد راو في السند	في ثلاثة أحاديث:135/63/60
17	تنبيه على نسبة راوٍ في السند	في أربعة أحاديث: ثلاثة منها نبه فيها ابن السكن على نسبة راوٍ :119/109/75، وموضع نبه فيه الأصيلي على نسبة راوٍ:79.
18	اختلاف في تقييد اسم راو أو في نسبته	في ثلاثة أحاديث:122/110/59
19	إبدال حرف بحرف(عن بواو العطف) والعكس.	في حديث:116/90
20	إبدال في صيغة المتابعة (عن) بدل (في).	في حديث:(13) من التنبيهات
21	تصحيف في اسم راوٍ	في تسعة أحاديث:115/106/81/70/56/49/11/7/ 121/120
22	حذف في المتن	حذف حرف العطف فتغير المعنى في حديث واحد:66
23	تصحيف في المتن	في ثلاثة أحاديث نبه عليها:111/103/84

جدول(ب) يبين أهم نسخ صحيح البخاري وعدد الروايات التي انتقدها الإمام الجياني لكل منها:

الر	**اسم رواي**	**عدد الروايات المنتقدة التي وقعت فيها بعض الأوهام ونبه عليها الجياني،**

قم	النسخة	وأصاب في ذلك، مع ذكر موضع كل منها من كتاب الجياني بحسب ترتيبها المتسلسل في الكتاب:
1	نسخة الفربري	خمس روايات نبه عليها الجياني: الثالث والرابع منه نسبها الجياني للبخاري، و لكن استدرك عليه ابن حجر وبين أنها من الفربري. -حذفت عبارة من رواية الفربري في المتابعة التي ساقها البخاري بعد الحديث.(16) -سقط من نسخة الفربري رجل في الاسناد وهو (أبو جمرة). (49) -إبدال راوٍ براوي (روى الحديث عن ابن عمر) والصواب عن ابن عباس (51). (نبه على ذلك ابن حجر في الفتح). تسمية راوٍ، لم يسمه البخاري، وهوأبو جعفر المنادى.(88)نبه على ذلك بن حجر في الفتح،واستدل برواية النسفي. -نسب (الفضل بن دكين) وهو معروف بنسبه إلى جده، إلى والده فقال(الفضل بن زهير)(110).
2	إبراهيم بن معقل النسفي	ثلاث روايات:74/42/35
3	أبي علي بن السكن	عشرون رواية : /102/101/80/69/68/64/54/53/52/36/29/21/17/12/10/6 /134/ 113/108/107/
4	أبو زيد المروزي	تسع عشرة رواية : /127/125/103/87/77/76/52/45/42/39/35/34/30/18/15/5/1 135/121
5	**أبو الحسن القابسي عن أبي زيد المروزي**	خمس روايات :98/58/20/7 وفي نسختي القابسي وعبدوس عن أبي زيد نبه الجياني على وهم وقع في نسختهما(92)
6	أبو محمد الأصيلي عن	موضعان: 98/22

	أبي زيد المروزي	
7	أبي أحمد الجرجاني	إحدى عشرة رواية: 103/94/93/92/82/65/52/47/42/34/12
8	الأصيلي عن أبي أحمد الجرجاني	خمس عشرة رواية: 117/111/124/106/96/95/89/84/79/78/74/66/46/9
9	أبو محمد الأصيلي	ست عشرة رواية:25 /123/109/100/73/61/60/48/32/28/27/26/ 120/118/114/133
10	أبو الحسن القابسي	خمس عشرة رواية:120/119/133/99/97/90/81/57/56/44/43/38/37/31/11
11	أبو ذر الهروي	نبه الجياني على ثلاثة أوهام وقعت في رواية أبي ذر(104/70/33) وفي نسخته عن الكشميهني خمس أوهام(98/49/13/3/1) وعن أبو محمد الحموي أربع(84/19/8/3)،وعن المستملي اثنان(116/55)

خاتمـــــــــة

الحمد   الذي تتم بنعمته الصالحات وبعد..

فإن المتتبع لكتاب الإمام الجياني وانتقادات العلماء على أحاديث صحيح البخاري يلمس حرصاً كبيرا من علمائنا في الذب عن صحيح البخاري وضبط مروياته، حتى لو كان الاختلاف الذي وقع غير مؤثر وصورته بسيطة، إلا أن الأمانة العلمية ودقة منهج المحدثين جعلتهم يتتبعون كل رواية للصحيح ومقابلتها وتحرير أي اختلاف وقع بينها.

و بعد هذه الدراسة فقد خلصت إلى ما يلي:

أولاً: تعددت صور الاختلاف التي وقع فيها رواة الصحيح فكان من هذه الصور التي وقعت وجود زيادة في الاسانيد، أو حذف حديث ما من موضع معين وذكره في موضع آخر، أو حذف راوٍ ما أو صيغةٍ أو حرف، بالاضافة الى وقوع التصحيف أو التحريف في أسماء بعض الرواة، أو في صيغة التحديث، أو وقوع إبدال في اسماء الرواة, و في بعض الاحيان قلب اسم الراوي.وغيرها من الصور التي يتكرر وقوعها عند رواة كتب الأحاديث بشكل عام.

ثانياً: إن وقوع هذه الاختلافات بين رواة الجامع الصحيح ليس أمراً مقتصراً على رواة الجامع الصحيح للامام البخاري , و إنما شابهت الاختلافات التي وقعت بين رواة عدد من كتب السنة و مصادرها اختلافات متعددة؛ كالاختلافات التي وقعت بين رواة موطأ الامام مالك، و والاختلافات التي وقعت بين رواة مسند الامام أحمد، و غيرها من المصنّفات الحديثية , الأمر الذي يعتبر ظاهرة علمية طبيعية لا تنقص من قدر أي مصنّف حديثي.

ثالثاً: الاختلافات التي وقعت بين الرواة استطاع العلماء رصدها وتحريرها في أغلب المواضع من خلال بيان وجه الصواب فيها وذلك بتتبع بقية النّسخ الأخرى للصحيح، و سبر طرق الحديث الذي وقع الاختلاف فيه، ومعرفة تراجم الرواة لمعرفة اللقاء والمعاصرة، الأمر الذي ساعد على ضبط الروايات وترجيح وجه الصواب في كل مسألة، وهذا ما كان يقوم به الامام الجياني في كتابه والحافظ ابن حجر العسقلاني في الفتح.

رابعاً: نسبة الانتقادات والتنبيهات تفاوتت من راوٍ لآخر من أصحاب النسخ، وقد كانت الاختلافات التي وقعت بسبب الفربري و النّسفي قليلة جداً، في حين وقع لابن السكن وأبي الحسن القابسي، والأصيلي. وأبو زيد المروزي العدد الأكبر من هذه التنبيهات، وكانت قليلة جداً في نسخة أبي ذر الهروي عن شيوخه الثلاثة، وهذا بالنسبة للأحاديث التي أوردها الجياني في كتابه تقييد المهمل.

خامساً: إدعاء البعض بوجود أحاديث زادها أو أنقصها رواة الصحيح، يرد عليه بأنّه لا يوجد حديث زيد أو انقص إلا وأصله موجود في الصحيح، وإنما المسالة تتعلق بمسألة تكرار الحديث في موضع معين دون موضع، وتقطيعه فقد كان هذا سبباً دفع بعضا من أصحاب النّسخ كأبي ذر الهروي والنسفي إلى الاجتهاد في مسألة ترتيب الأحاديث من حيث التقديم والتأخير وهي مواضع محدودة جداً يدل على ذلك إشارات اليونيني في نسخته، وتنبيهات ابن حجر العسقلاني في الفتح.

سادساً: وبالنسبة لأسباب هذه الانتقادات فهناك أسباب تعود إلى ظروف الحديث الذي وقع فيه الاختلاف من قبل رواة الصحيح، فقد كان أحد الأسباب الرئيسة والهامة في وقوع بعض الاختلافات بين أصحاب النسخ هو وجود الاختلاف على راوٍ ما في سند الحديث، ووجود أكثر من صورة روي فيها الحديث. وهناك أسباب تعود إلى الرواة أنفسهم من مثل وقوعهم في خطأ أو وهم أو تصحيف، أو سلوك جادة، وقد بينتها في موضعها.

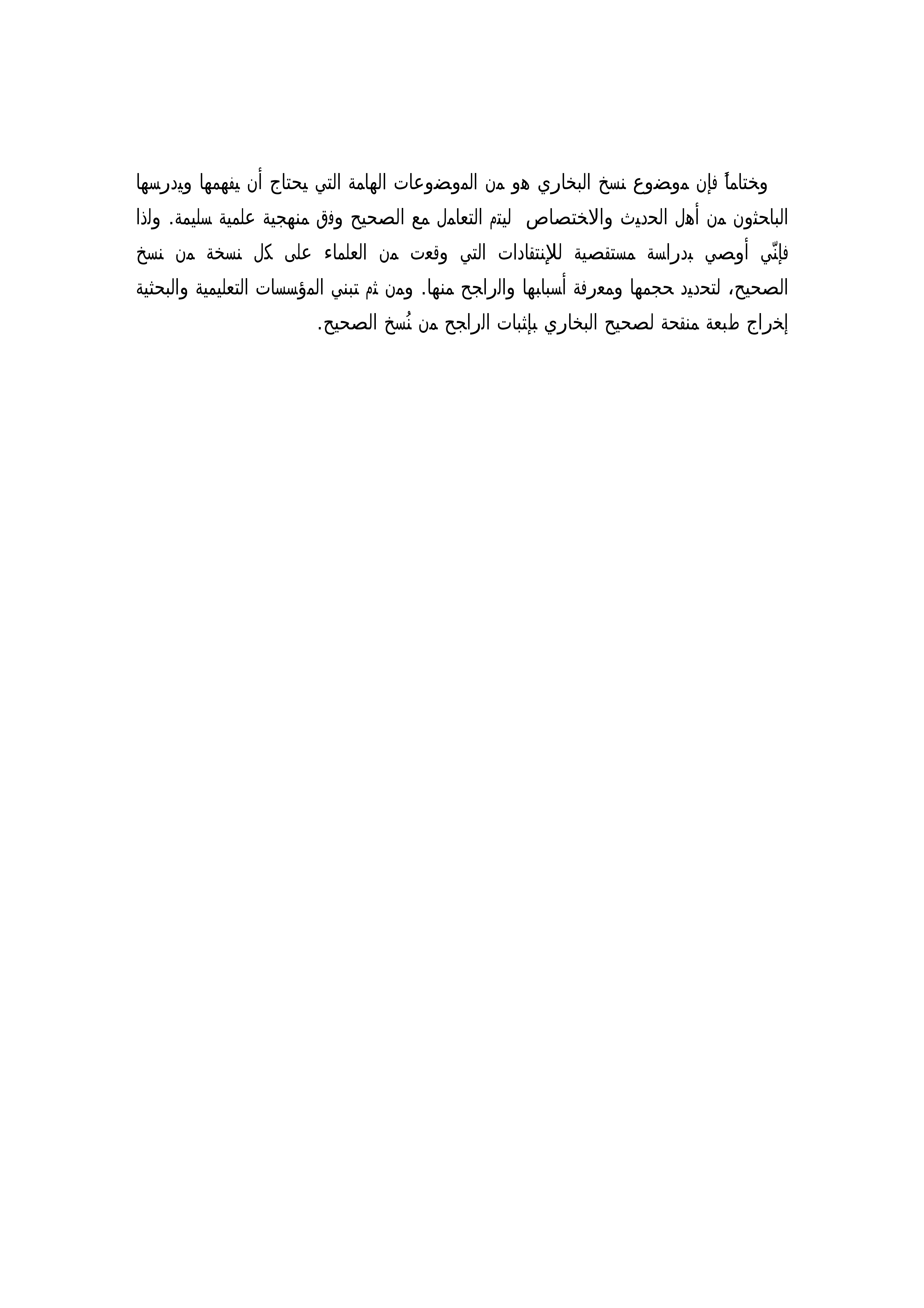
سابعاً:وقعت فوائد كثيرة بسبب الاختلافات التي وقعت بين النّسخ ومن هذه الفوائد:

-الرد على انتقادات وجهت لبعض الأحاديث التي أخرجها الإمام البخاري.

-و التنبيه على الأخطاء أو الأوهام التي وقعت للرواة، فعندما يتفرد راوٍ بصورة معينة في الرواية ويخالف بذلك بقية رواة الصحيح فإن هذا مؤشر على وجود وهم ما وقع لأحد الرواة.

ومن الفوائد الأخرى للإختلافات تقييد راو مهمل في السند، وبيان أسماء بعض الرواة، وتحديد نسبة راوٍ ما لم ينسب. وأمثلة ذلك:1-ما وقع في نسخة ابن السكن عندما نسب (عباس بن الوليد النرسي) منسوبا، في حين جاء غير منسوب في النّسخ الأخرى.

2- ما وقع في نسخة الأصيلي عندما نسب راويا في السند وهو محمد فقال (حدثنا النفيلي) فبين نسبته وهي صحيحة، في حين أنه لم ينسب في بقية النّسخ الأخرى.



وختاماً فإن موضوع نسخ البخاري هو من الموضوعات الهامة التي يحتاج أن يفهمها ويدرسها الباحثون من أهل الحديث والاختصاص ليتم التعامل مع الصحيح وفق منهجية علمية سليمة. ولذا فإنّي أوصي بدراسة مستقصية للإنتقادات التي وقعت من العلماء على كل نسخة من نسخ الصحيح، لتحديد حجمها ومعرفة أسبابها والراجح منها. ومن ثم تبني المؤسسات التعليمية والبحثية إخراج طبعة منقحة لصحيح البخاري بإثبات الراجح من نُسخ الصحيح.